

فلسطين

سعدات و«الرفاق» يسندون إضراب كايد

الاهتمام الفلسطيني بمطالب الأسرى وبهمومهم. يشار إلى أن العدو اعتقل نحو 750 ألف فلسطيني حتى عام 2015 (أي ما نسبته 16% من إجمالي الفلسطينيين في الضفة وغزة)، وهذه المدة كانت زاخرة بإضرابات الأسرى الجماعية والموحدة. لكن بعدها، دشّن الأسرى الإضراب الفردي، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها الانقسام الفلسطيني الذي انعكس على الحركة الأسيرة. جزءاً من ذلك، لم يعد بمقدور الحركة الأسيرة اتخاذ قرار جماعي بالمواجهة الشاملة مع إدارة السجون، وهو ما يتكرر في إضراب بلال كايد والشقيقتين محمد ومحمود البلبول، خاصة أن عملية التضامن معهم داخل السجون فردية، ومقتصرة في الحالة الأولى على أفراد التنظيم نفسه.

وبات لا يخفى أن جل حالات الإضراب الفردي (غالبيتها ضد سياسة «الاعتقال الإداري»)، كانت بمعزل عن موقف الفصيل الذي ينتمي إليه الأسير المضرب، فضلاً عن الموقف الجماعي للحركة الأسيرة، وهذا ما يشكل دليلاً إضافياً على التقصير الرسمي وحتى الفصائلي، وأحياناً الشعبي، تجاه أزمة الاعتقال الإداري. مع استمرار كايد في إضرابه، ساءت الحالة الصحية له بشدة، وهو يرقد الآن في مستشفى «برزلاي» في مدينة عسقلان المحتلة. ووفق مصادر فلسطينية، فقد كايد القدرة على الكلام بنسبة 90%، إضافة إلى مشكلة في السمع لديه، ويرفض العدو فك قيود يديه رغم سوء وضعه الصحي. إلى ذلك، يتواصل الحراك الشعبي التضامني مع الأسرى المضربين عن الطعام في الضفة المحتلة وقطاع غزة، حيث تستمر الفعاليات التضامنية في خيم الاعتصام التي أقيمت في مراكز المدن الفلسطينية. وأيضاً، أعلن يوم أمس عدد من الأسرى المحررين في الضفة والغزة بدء إضرابهم المفتوح عن الطعام، وذلك خلال احتجاج لهم أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من غزة ونابلس.

إضرابات كايد والبلبول. لكن، ما استطاعت أن تحافظ عليه قضية الأسرى من حضور وسط الأحداث الساخنة، هو برأي متابعين فعل لافت، ولا سيما عبر الإضرابات الفردية التي ساهمت في الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى

الإضرابات الفردية تجري بمعزل عن قرار تنظيم الضرب والحركة الأسيرة

يزداد التفاعل مع قضية بلال كايد في ظل الإضراب التضامني في السجون (أي بي ايه)



التواصل، فضلاً عن الحاجة إلى وقت طويل لإقرار خطوات جماعية، لكن الضغط سيزيد على العدو في حال انضم إلى الإضراب أسرى آخرون من ألوان سياسية مختلفة أو من لهم ثقلهم الوطني.

ورغم انتماء الأسيرين البلبول إلى «فتح»، فإن أسرى الحركة لم يبادروا بعد إلى أي حراك تضامني على غرار أسرى «الجبهة الشعبية». في الوقت نفسه، أنهى أسرى «حماس» إضرابهم عن الطعام بعدما توصلوا إلى اتفاق مع إدارة سجون العدو حول مطالبهم المتمثلة في تحسين الظروف المعيشية واستئناف الزيارات، وكذلك إخراج رئيس «الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس»، محمد العرمان، من العزل، وهذا الاتفاق كان بمعزل عن

تفرض معاناة الأسرى الفلسطينيين المستمرة نفسها رغم الانشغال العربي والتقصير الرسمي والعجز الفصائلي عن إيجاد حل جذري. يبيّن كل إضراب فردي طويك الحياة لدى عائلات الأسرى، رغم أنه يقرب الموت من المضرب

رام الله - الاخبار

ما كاد الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الأسير أحمد سعدات، يعلن مسانדתه، مع مجموعة من الأسرى، إضراب الأسير بلال كايد عن الطعام، حتى أعاد العدو الإسرائيلي سعدات إلى العزل الانفرادي، عقاباً له على تحركه الذي يحقّر باقي الأسرى من جهة، ويحرج آخرين من جهة أخرى.

ومنذ 55 يوماً يخوض كايد إضرابه الانفرادي، الذي انضم إليه بعد 22 يوماً الأسيران الشقيقتان محمد ومحمود البلبول (من حركة «فتح») ليكتملا 33 يوماً متضامنين معه بأمعائهما الخاوية. وإلى جانبهما، أضرب عدد آخر من الأسرى، في مقدمتهم سعدات وآخرون من «الشعبية» وفصائل أخرى، علماً بأن هذه هي المرة الثالثة التي ينخرط فيها سعدات في الإضرابات التضامنية رغم نتائجها السلبية عليه.

وسعدات الذي تمارس بحقه سياسة القمع في سجن «ريمون»، أكد في رسالة قبل أيام استمراره في الإضراب حتى إنهاء الاعتقال الإداري بحق المضربين، خاصة أن كايد (42 عاماً) يُضرب عن الطعام بسبب تمديد سجنه بعدما أنهى مدة محكوميته (14 سنة ونصف سنة).

وتعاني الحركة الأسيرة من صعوبة



«الأخبار»، إلى أن المؤشرات تدلّ على أن الأزمة الحالية دخلت «مرحلة التسوية» وليس مرحلة الحل، لأن الأخيرة تعني معاقبة المتورط، أما الأولى فتعني عادة «الصفقات المشبوهة خلف الكواليس»، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن «الصراع الحالي عكس الأزمات الأخرى التي شهدناها».

مصر

الدولة تشبّ «حرباً» على الصرافين بعد خسارة ملياري دولار

مناوبة واحدة، إضافة إلى التوقف عن عمليات البيع والاكتفاء بالشراء من العملاء مقابل إصدار فواتير عن تفاصيل المعاملة بالسعر الرسمي. وفي أحاديث متفرقة مع «الأخبار»، فإن مالكي شركات صرافة تحدثوا عن دهم أمني للعملاء خارج المحال للتأكد من إتمام المعاملات بالسعر الرسمي ووجود الفواتير، وإلا يلقي القبض على المتعامل ويغلق محل الصرافة، فضلاً عن مصادرة الأموال من الطرفين لتجنيبهما إقامة دعوى قضائية تعرض صاحبها للحبس لمدة ثلاث سنوات.

ولجأ عدد من شركات الصرافة إلى التعامل عبر الهاتف مع عملائهم فقط وبأسعار جيدة للمبالغ المالية الكبيرة، شرط أن تكون من الفئات الكبرى، علماً بأن محال عادية بدأت في الإتجار بالعملة عبر متعاملين سابقين أغلقت شركاتهم. وبحق هؤلاء، بدأت شرطة الأموال العامة إجراءات مكثفة للقبض عليهم ومصادرة أموالهم.

وتشهد البنوك المصرية حالة عزوف شعبي عن استبدال الأموال بسبب الفارق المغربي بين السعر الرسمي والسوق السوداء، علماً بأن كثيرين من المصريين العاملين في الخليج بدأوا بإرسال مدخراتهم بالدولار بدلاً من العملات الخليجية للاستفادة منها بسعر السوق السوداء.

والمشكلة أن «صندوق النقد» يضغط ليصل الخفض إلى 40% خلال عام ونصف عام، وهو الرقم الذي يرى فيه وفد الصندوق، الذي يزور مصر، أنه «سعر عادل» للجنينة حالياً، فضلاً عن مطالبته برفع الدعم الحكومية عن عدد من السلع والخدمات خلال السنوات المقبلة كلياً، وإلا سيتوقف صرف الدفعات في المواعيد التي سيتفق عليها لاحقاً، وكل ذلك ضمن مفاوضات محاطة بسرية كاملة.

بالتوازي مع ذلك، تواصل الحكومة سياسة خنق العملة الأجنبية في تنفيذ مباشر لتوجيهات السيسي بضرورة أن يكون التعامل بهذه العملات داخل البنوك، وهو امتداد لإغلاق البنك المركزي نحو 50 شركة صرافة، منها نحو 20 بصورة نهائية، وذلك بتهمة التلاعب بسعر الصرف.

ووفق متعاملين في الصرافة، فإن حركة البيع والشراء توقفت خلال الأيام الماضية في ظل زيادة الحملات الأمنية ودهم الشركات وكذلك ملاحقة المتعاملين من دون فواتير، الأمر الذي زاد فارق البيع والشراء بين الدولار والجنينة ليصل إلى نحو 0,50 قرش، علماً بأن سعر الصرف في البنك أقل من تسعة جنيهات، فيما يصل إلى 12,40 في السوق المحلية، وأحياناً إلى 13 جنينياً بسبب المجازفة في التعاملات. كذلك، فإن صرافين كثيرين صاروا يعملون لفترة

القاهرة - الاخبار

خسرت مصر من احتياطها النقدي ملياري دولار في شهر واحد، وهو احتياط يعاني رغم ودائع الخليج التي تشكل غالبية، جراء ذلك، قررت الحكومة أن تقبض على عمليات الصرافة، ما أجبر شركات كبيرة على وقف خدماتها حتى إشعار آخر.

وأعلن البنك المركزي، يوم أمس، انخفاض الاحتياطي النقدي بمقدار ملياري دولار خلال الشهر الماضي ليصل إلى 15,54 مليار دولار منها 12 ملياراً وداائع خليجية وصلت على صورة مساعدات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من دون توضيح كيفية حدوث ذلك.

هذا التراجع يأتي مفاجئاً مقارنة بالحديث عن الاستقرار وتفاعل عجلة الإنتاج وفق تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما أنه مستغرب في وقت تفاوض فيه الحكومة صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار يسلمه الصندوق في ثلاث سنوات.

ومن المتوقع الاتجاه إلى خفض قيمة الجنيه المصري مجدداً أمام الدولار الأميركي، رغم أن الآثار التي تركها خفضه قبل 4 أشهر تقريباً (بنسبة 13%) لم تنته بعد.

تجارة أولوية

عازمون على التصدي للإرهاب والتطرف والجريمة العابرة للقارات، والاتجار غير الشرعي بالأسلحة، وتهريب المخدرات» وغيرها من الجرائم. وأضاف البيان أن «الدول الثلاث تدعو المجتمع الدولي للانضمام إلى الجهود من أجل التصدي لهذه التحديات والتعهدات على الاستقرار والأمن الدوليين مع دور محوري تلعبه الأمم المتحدة». وأدانست إيران وروسيا وأذربيجان «بأشد العبارات الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره»، مؤكدة «أهمية إجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل تبادل المعلومات حول تطورات الوضع، ووضع إجراءات ترمي إلى التصدي للإرهاب بشكل فعال». وأشارت مسودة البيان إلى أن «النزاعات العالقة في المنطقة، تمثل عائقاً كبيراً على طريق تطوير التعاون الإقليمي»، وشددت على «ضرورة تسوية كافة النزاعات في أقرب وقت من طريق المفاوضات وعلى أساس مبادئ القانون الدولي وأحكامه».

(الأخبار)